الفصل الرابع

قضايا الحل الدائم (النهائي)

قضايا الحل النهائي

م.ت.ف وفقاً للبرنامج المرحلي ونظراً للظروف الدولية وموازين وعلاقات القوى الدولية دخلت في اتفاق سلام مع اسرائيل ،وبما يعني تحول المسألة من الحرب الى السلام وعليه تم توقيع اتفاق إعلان المباديء عام 1991م في البيت الأبيض.

وفي العام 1993م وقع اتفاق غزة أريحا وعليه أقيمت سلطة الحكم الذاتي "السلطة الفلسطينية" ورغم أن المفاوضات قد احتدمت بين الجانبين على القضايا الرئيسية وهي :" الحدود والأمن والاستيطان واللاجئين والقدس والمياه " ، وأجلت الى مدة خمس سنوات بعد إقامة السلطة وعرفت بقضايا الحل النهائي وسوف ندرس هذه القضايا بالتفصيل كي نتعرف على الإشكاليات التي تقف حاجزاً أمام الوصول الى حل دائم من الجانبين الاسرائيلي- والفلسطيني .

أولاً : الاتفاقات الموقعة

أوسلو وقضايا الحل الدائم

1- مؤتمر مدريد للسلام 1991 م [1]

دعا الرئيس الأمريكي في شهر مارس 1991م الى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع الاسرائيلي-العربي ، يستند على قاعدة هامة وهي " الأرض مقابل السلام" ، تم انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 30 أكتوبر 1991م وشارك فيه ممثلون عن الوفد الفلسطيني تحت غطاء أردني وذلك اشتراط اسرائيل عدم حضور م.ت.ف ممثلا عن الفلسطينين، وسار المؤتمر في مسارين للتسوية : الاول \المسار الثنائي وهو الاطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع اسرائيل ، الثاني \ مسار متعدد الأطراف ويهدف لإيجاد رعاية دولية لمشروع التسوية .

2- اتفاق أوسلو 1993م [2]

---

(1) حمدان، محمد، وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية،2008،ص511-513 .

(2) يوسف، عماد، الانعكاسات السياسية لاتفاقات الحكم الذاتي،1994،ص128-136 .

هو أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون مع اسرائيل لتنفيذ تسوية سلمية ، ومن النقاط الرئيسية التي شملها هذا الاتفاق هو إقامة سلطة حكم ذاتي في الضفة وقطاع غزة لمدة خمس سنوات وانسحاب قوات الإحتلال من غزة وأريحا خلال شهرين من تنفيذ هذا الاتفاق ونقل الصلاحيات للفلسطينين بما في ذلك التعليم والصحة

3-اتفاقية غزة أريحا 1994م [1]

هو الإتفاق الفعلي والتنفيذي لاتفاق "اعلان المباديء" وقد تم توقيعه 14 مايو 1994 ،حيث يتضمن هذا الاتفاق الانسحاب الاسرائيلي من غزة وأريحا كخطوة لتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المؤجلة بمافيها القدس والحدود والترتيبات الأمنية واللاجئين واتبعت باتفاقين :1-اتفاق اقتصادي آيار1994 2-اتفاق تمهيدي آب.1994

4-اتفاقية طابا أو أوسلو الثانية1995م [2]

وقعت هذه الاتفاقية في 28سبتمبر\أيلول1995 ، ويعرف هذا الاتفاق باتفاق المرحلة الثانية من انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية ، بناء على تعهد اسرائيل الانسحاب من 6 مدن عربية و400 قرية ببداية 1996م ، وقد جاءت هذه الاتفاقية وسط أحداث هامة منها مجزرة الحرم الإبراهيمي واغتيال اسحق رابين ، وبناء على الاتفاق تم تقسيم المناطق الفلسطينية الى أ،ب،ج .

---

(1) حمدان، محمد، وآخرون، مرجع سابق،ص536 .

(2) حمدان، محمد، وآخرون، مرجع سابق،ص536-537 .

5-اتفاقية واي ريفر الأول (بلانتيشن)1998م [1]

تم التوقيع على هذا الاتفاق في تشرين الأول 1998 في منتجع واي ريفر، وجوهر هذا الاتفاق مبدأ الأرض مقابل الأمن وأن إعادة الانتشار ستنفذ في 13% من الضفة الغربية مقابل نبذ السلطة الفلسطينية للعنف .

6-اتفاق واي ريفر الثاني (شرم الشيخ)1999م[2]

تم توقيعها في أيلول 1999م ويشمل كافة بنود اتفاقية واي ريفر الأولى مع اجراء بعض التعديلات على بعض البنود مثل الممر الآمن والأمن واعادة الإنتشار ، وهذا الاتفاق وقعه كل من السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء الاسرائيلي السابق أيهود باراك.

هكذا فإن جميع الاتفاقات من مدريد حتى واي ريفر الثانية ماهي الا اتفاقات اجرائية تنفيذية لاتفاق اوسلو نفسها.

7-خطة خارطة الطريق 2003م [3]

أصدرت في 30 ابريل 2003م عن طريق وزارة الخارجية الأمريكية ، الهدف الأساسي منها هو التوصل الى تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول عام 2005 م، وتستند خارطة الطريق الى انهاء الإحتلال وحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على اسس مؤتمر مدريد وقرارات الأمم المتحدة (242،338،1397) .

---

(1) واي ريفر (واي بلانتيشن)،مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، www.wafainfo.ps

(2) اتفاقية واري ريفر"15\1\2012 ،فلسطينيو48،لندن،قدس برس،

(3) خارطة الطريق ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا ، المرجع السابق .

ثانياً : قضايا الحل الدائم

الأمن والحدود

الأمن هو احدى القضايا العالقة بين كل من الجانب الفلسطيني والجانب الاسرائيلي ويعتبر من أهم وأعقد القضايا التي يتم التفاوض عليها، وقد تم إرجاؤها الى ما يسمى بقضايا ومفاوضات الحل الدائم النهائي.

قبل الفلسطينيون باتفاق اوسلو لأنهم يريدون دولة لهم فوق أرضهم، حيث كل كيان مستقل له علاقاته الجيدة مع جيرانه التى من خلالها يتم تحقيق الامن والسلام وهذا ما يطمح له الجانب الفلسطيني ولضمان تحقيق ذلك يجب على كل من الجانبين اقامة علاقات أمنية لضمان تحقيق وانجاز هذه الاهداف، من خلال توفير الدوافع الامنية عن التهديدات الداخلية والخارجية ومن ثم القيام باعداد الآليات التي تضمن استمرار التعاون بينهما بشكل آمن وسلمي ومن ثم احترام كافة المواثيق والمعايير الدولية لحقوق الانسان وأخيرا تعزيز الأمن والسلم على كافة الأصعدة الدولية والاقليمية من خلال تكثيف وانشاء علاقات مع كافة الدول المجاورة على أساس الامن والسلام والاستقرار.[1]

أما الحدود فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بملف الأمن حيث يشكلان رزمة واحدة من التعقيد والتشابك والحيلولة دون الوصول الى حل نهائي، فيتم بمحصلة الأمور تأجيل هذا الملف الى مايعرف بقضايا الحل الدائم النهائي، وقد ظهر الموقف الإسرائيلي في عدة اتجاهات فيما يتعلق بالحدود في مفاوضات الوضع النهائي عام 1999م:[2]

1- قرار مجلس الأمن رقم 242 وهو يطرح المساواة بين الأرض والأمن، حيث يطبق القاعدة التى تقول "أنه لايمكن اكتساب أراضي بالقوة".
2- معاهدة جنيف الرابعة: حيث رفض الجانب الاسرائيلي هذه المعاهدة لانه يرفض تسميته بالاحتلال المعتدي، حيث يفترض الاحتلال بأنه له دولة موجودة سابقا واحتلت من جهة أخرى،حيث ينكروا معرفة أي شيء عن وضع الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

(1) الامن، قضايا الوضع الدائم، منظمة التحرير الفلسطينية:دائرة شئون المفاوضات، 2 2015\2\7 انظر الرابط www.nad_plo.org/atemplate.php?id=46

(2) عاشور، عمر، (حل الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي، تعارض المفاهيم -الحلول البديلة)، مجلة قراءات استراتيجية، السنة الثالثة، العدد السادس، 2010، ص 60 -61.

3- قرار التقسيم رقم 181 النافذ في نوفمبر1947:حيث يرفض الاسرائيليين مناقشة هذا القرار ويؤكدون أن قرار التقسيم رقم 181 ليس له صلة في المباحثات بين الجانبين.

4- معاهدات السلام مع مصر والاردن: التبادلية حيث ظهرت كمبدأ مرشد للمفاوضات ضمن اطارين: أ- أن الجانب الاسرائيلي يطرح ضم اكبر جزء من الأرض ب - هو تسهيل التواصل بين شطرين منفصلين في الوطن من خلال اقامة ممر آمن بين الضفة وقطاع غزة.

وفي ظل رفض المفاوض الإسرائيلي لكافة القرارات والمعاهدات السابقة الذكر، فالحدود وفق مفهومه تبدأ من مسار الجدار العازل وحدوده لابقاء السيطرة الاسرائيلية على طول منطقة غور الأردن.

اما بالنسبة للحدود من الوجهة الفلسطينية، فهم يرون حدود الدولة الفلسطينية هي حدود عام 1967م مع تبادل أراض.[1] فالوفد الفلسطيني يشدد على إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م مع تبادل اراض بنسبة لاتزيد عن 2% من مساحة الضفة وايضا بالسيادة الكاملة على الضفة وقطاع غزة والقدس[2]، اسرائيل ترفض التنازل عن الضفة كما فعلت في قطاع غزة لأهمية الأرض الجغرافية والأماكن المقدسة .

وقد طالب الجانب الاسرائيلي بأن يتم ترسيم حدود للسلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة وفق اعتبارين: الاول أمني: حيث يتم ترسيم حدود المناطق التي تخضع للسلطة وذلك وفق الخطوط الامنية المقامة على مشارف غور الاردن وحدود الجدار الفاصل، والآخر سكاني: فهم طالبو برسم الحدود وفق الكتل الاستيطانية وانتشار المستوطنات والطرق المؤدية اليه ، وترى الباحثة أن معضلة الأمن والحدود تستمد خلفيتها التاريخية من عقدة الغيتو اليهودية القائمة على كراهية وفوبيا الأغيار هذا من الناحية الأيدولوجية ، أما على المستوى الميداني فان منحاها استعماري اجلائي ومحاولة لتشييد سعادة جماعة ما "اليهود" على حساب مستقبل شعب آخر وهو الشعب الفلسطيني.

---

(1) تقرير حول خلافات داخل الوفد الاسرائيلي حول القدس في المفاوضات مع الفلسطينيين، نوفمبر2013م.

(www.shasha.ps/news/84, 28.04.2015)

(2) جريدة القدس: المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تسير نحو اتفاق مرحلي جديد قد يستمر 40 عاما، جريدة القدس، 29 سبتمبر 2013م.

الاستيطان

ينطلق مفهوم الاستيطان كمصطلح من الفكرة الصهيونية التي تقول: "أن لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة اراضٍ وتسييجها"،[1] أي أن الأصل في استمرار الصهيونية هو الاستيطان، حيث اعتبر المؤرخ الصهيوني سوكولوف "أن مستقبل الصهيونية لايكون إلا من خلال استمرار الاستيطان في فلسطين"، والاستيطان يعني كثيراً من المفاهيم لدى كتاب ومفكرين عدة ومن هذه المفاهيم "طرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم، وذلك باستخدام كافة الوسائل، كالقتل والتهجير والتدمير، وهذه الرؤية كانت واضحة من خلال عدة ممارسات قامت بها عصابات الهاغاناه على الأرض عام 1948م.[2] وقد ذكر عضو الكنيست الإسرائيلي (يشعياهو بن فورت) أن الاستيطان هو "اتخاذ بلد ما وطناً يسعى إلى القضاء على وطن الغير، ودخول عنصر أجنبي يهدف الاستيلاء على جزء من الأرض أو كلها".[3] وهو التطبيق العملي للفكر الاستراتيجي الصهيوني الذي انتهج فلسفة أساسها الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، بعد طرد سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل بحجج ودعاوى دينية وتاريخية باطلة، وترويج مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وجلب أعدادٍ كبيرة من شتات اليهود من مختلف أنحاء العالم وإحلالهم بدلاً من العرب الفلسطينيين، بهدف إقامة دولة صهيونية، نظراً لما تؤديه فلسطين من أهمية استراتيجية في هذه البقعة من العالم ".[4]

والاستيطان هو أحد أهم القضايا التي يتم التفاوض عليها ضمن مفاوضات الحل الدائم، وقد تم تأجيل قضية الاستيطان إلى مرحلة الحل النهائي الدائم في

---

(1) أبو عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1989، ص41.

(2) عبد العاطي، صلاح الدين محمد، الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948م، مجلة المقاومة، العدد العاشر، سبتمبر 2012م، ص10.

(3) العيلة، رياض،أيمن شاهين، "الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس"، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010م، ص906.

(4) عمران، كامل محمد، تهويد مدينة القدس جوهر المشروع الصهيوني (دراسة سوسيولوجية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، عدد خاص: القدس عاصمة الثقافة العربية لعام 2009م، 2009م، ص52.

توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، وبسبب تعثر المفاوضات بين الطرفين لتهرب الجانب الإسرائيلي من تنفيذ الاستحقاقات المناطة به، دخلت المفاوضات في مرحلة الجمود وصولاً إلى ما بعد مرحلة الرئيس السابق ياسر عرفات حيث جاء الرئيس محمود عباس عام 2005، وفتحت مرحلة جديدة من المفاوضات حيث كان ملف الاستيطان خياراً استراتيجياً لدى الرئيس محمود عباس لحل الصراع مع الكيان الإسرائيلي، وقد ارتفع عدد المستوطنات بشكل كبير ومتسارع حيث وصل عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية 160 مستوطنة خلال العام 2014م، يقطنها 390000 مستوطن، والجدول التالي يوضح ارتفاع عدد المستوطنات منذ عام 1969م وحتى عام 2014م ،وذلك لأن اسرائيل استغلت انتفاضة الأقصى وزادت من الهجمة الاستيطانية في الضفة.

جدول رقم (4):

يوضح عدد المستوطنات الإسرائيلية خلال الفترة 1969 – 2014م[1]

السنة	1969	1977	1986	1995	2001	2006	2014
عدد المستوطنات	5	37	110	120	155	160	160

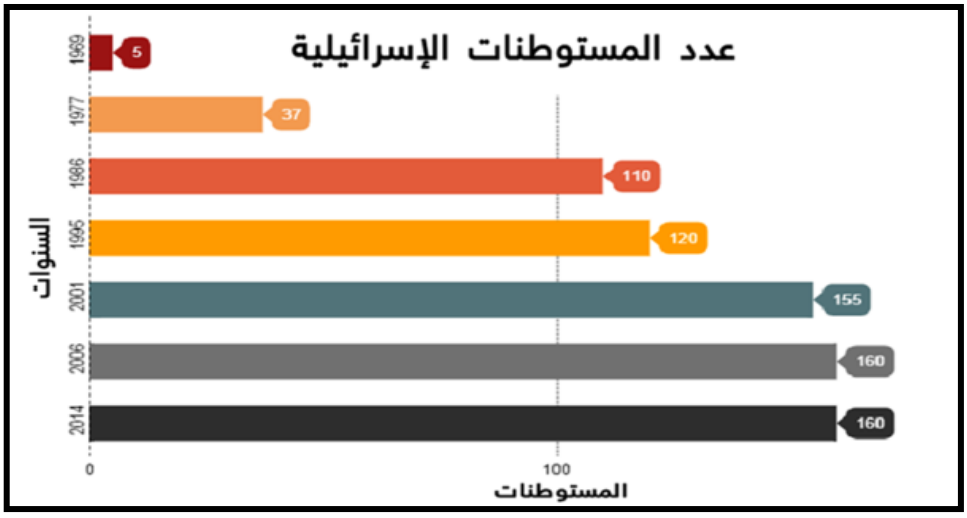

شكل رقم (2)

يوضح زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية 1969 -2014م

(1) (www.ramallah.city/archives/38047, 15.03.2015)

جدول رقم (5)

يوضح أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس خلال الفترة 1967- 2014م[1]

السنة	اعداد المستوطنين
2014	390000
2005	350000
1995	145000
1987	77500
1977	4400
1967	0

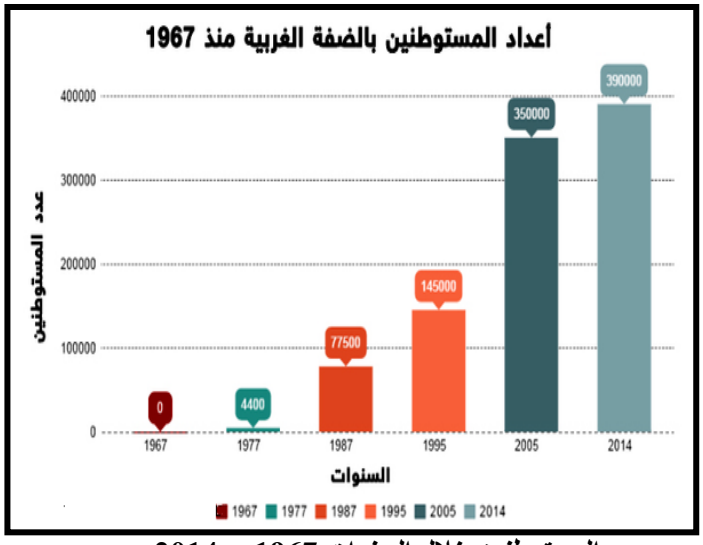

شكل رقم (3) يوضح الزيادة في أعداد المستوطنين خلال السنوات 1967 – 2014م

(1) (www.ramallah.city/archives/38047, 15.03.2015)

حق العودة

تعرض الشعب الفلسطيني خلال 67 عاماً إلى الكثير من ويلات الحروب والتشريد والاضطهاد وتمزيق للهوية الوطنية والتمييز العنصري الممارس ضده، حيث عانى ومازال يعاني نفسياً ومادياً، و مورس بحقه حرب 1948 م التي نجم عنها تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين بفعل أعمال الهاجاناه والعصابات الصهيونية المسلحة التي ارتكبت مجازر دموية بحق فلسطين آمنين، ومن ثم اقتلعت منهم الأرض قسراً فشرد الشعب الفلسطيني إلى أكثر من دولة عربية منها لبنان وسوريا والأردن وليبيا واليمن وغيرها من الدول التي احتضنت الفلسطينيين، فأطلق على هؤلاء اللاجئين فلسطيني الشتات، ومن ثم بعد حرب 67 عرفوا باسم النازحين إلى الدول العربية وعرفت قضيتهم في المحافل الدولية بأنها اللاجئين وفق تعريف الأمم المتحدة وإلى هذه اللحظة لم يتمكن هؤلاء اللاجئين من العودة إلى وطنهم على الرغم من نصوص القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في أكثر من موضع تحديدا القرار 194، وكان من نتائج حرب حزيران يونيو 1967م النزوح القسري الثاني الذي أدى إلى إحداث تغييرات ديموغرافية مؤثرة في بيئة المجتمع الفلسطيني، حيث أحدث نوع جديد من التجمعات السكانية الفلسطينية الطارئة أطلق عليها اسم "مخيمات اللاجئين" سواء داخل فلسطين أم خارجها ومنها برزت قضية اللاجئين بشكل أوضح.

إن حق العودة هو حق الفلسطيني الذي تم طرده وإخراجه من موطنه في العودة إلى أرضه التي كان يعيش فيها، حيث هذا الحق ينطبق على كل فلسطيني سواء كان رجلاً أو امرأة، وأيضاً ينطبق على ذرية أي منهما مهما بلغ عددها وأماكن تواجدها ومكان ولادتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،[1] فحق العودة بالنسبة لفلسطينيين هو الضمان الأساسي للاجئين الفلسطينيين، سواء الجيل الأول أو نسله، وهناك ارتباط بين حقوق الإنسان وقضية اللاجئين التي تتمثل في إعادة السكان المشردين إلى الوطن وإعادة دمجهم، حيث هذا الحق منصوص عليه بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علم 1948 ومدون في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 وينص هذا الصك

(1) حساوي، نجوى، حقوق اللاجئين الفلسطينين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص158.

الأخير على أنه (لا يجوز حرمان أي شخص تعسفاً من حق دخول بلده).[1] إن حق العودة هو حق قانوني ومقدس لأنه موجود في كل وجدان فلسطيني حيث يقول الكاتب الإسرائيلي داني روبنشيتاين وله كتاب بعنوان (الناس الذين ليس لهم مكان): "أعجب لهؤلاء الفلسطينيين، فشعوب العالم كله تعيش في مكان، أما هم الفلسطينيون، فإن المكان يعيش فيهم".[2]

فحق العودة هو عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية التي أرغموا على تركها وفي هذه الحالة لا يعني عودة فلسطيني الشتات من مهجري 1948م على الضفة الغربية وقطاع غزة تنفيذاً لحق العودة مع أنه يجب النضال من أجل إعادتهم إلى ديارهم الأصلية.[3]

ويصنف اللاجئون إلى خمسة قطاعات رئيسية وهي:[4]

- القطاع الأول: اللاجئون الذين تم تهجيرهم من ديارهم سنة 1948م وينقسموا إلى قسمين: الأول منهم ممن يتلقون مساعدات من وكالة الغوث الأونروا " الإغاثة وتشغل اللاجئين" وتطلق عليهم (مسجلين) والثاني الذين لا يتلقون تلك المساعدات من الوكالة وهم قليلين العدد مقارنة بالمسجلين لدى وكالة الغوث ويطلق عليهم (غير مسجلين).
- القطاع الثاني: اللاجئون الذين تم تهجيرهم من ديارهم بعد حرب 1967م للمرة الأولى ويطلق عليهم اسم نازحين.
- القطاع الثالث: يضم اللاجئين الفلسطينيين من غير لاجئي عام 1948م، 1967م، وهم يتواجدون خارج الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، وغير قادرين على العودة إلى تلك الأراضي بسبب عدة أمور

---

(1) مفوضية الأمم المتحدة، بحثاً عن حلول، دار الكتب الوطنية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1995، ص 61.

(2) أبو سته، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني و ممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2001، ص9.

(3) سالم، وليد، قضية اللاجئين من منظور المواطنة، (شئون تنموية)، العدد الثاني، 1998، ص75.

(4) الأيوبي، إبراهيم، اللاجئون الفلسطينيون حقائق و معطيات، مجلة دنيا الوطن، 3مايو 2015م.

(http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/05/03/365041.html, 23.03.2015)

منها سحب الإقامة أو الطرد أو إلغاء لم شمل تلك العائلات أو الاضطهاد في حالة العودة أو الخوف من العقوبة.

- القطاع الرابع: وهم المهجرين الداخلين أي الفلسطينيين الذين تبقوا في المناطق الفلسطينية التي قائمة عليها اسرائيل عام 1948م.
- القطاع الخامس: المهجرين في ظل المناطق المحتلة سنة 1967م.

اماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين

الأماكن الرئيسية التي يتواجد فيها اللاجئين الفلسطينيين وهي كالتالي:

1- الأراضي المحتلة سنة 1948م (اسرائيل): هناك مجموعة من اللاجئين تركوا قراهم ومدنهم أثناء حرب 1948م خوفاً من الحرب ولجأوا إلى قرى ومدن مجاورة حتى تهدأ الأحوال ثم يرجعون إلى قراهم التي تركوها ولم يغادروا فلسطين ككل ولكن بعد انتهاء الحرب لم يتمكنوا من العودة إلى قراهم حيث منعوا من ذلك وأعلنت قراهم "مناطق عسكرية مغلقة" يمنع الدخول إليها. وقد حاولت سلطات الاحتلال دمج هؤلاء اللاجئين في المجتمعات العربية وفي الكيان الإسرائيلي حتى ينسوا حق العودة وهذه السياسة ساهمت في غياب أي تقديرات دقيقة لأعداد هؤلاء اللاجئين و النازحين والذين تتراوح تقديراتهم بين 150 و 350 ألف نسمة (تقديرات نهاية 2009م)، ومازال هؤلاء اللاجئون متمسكون بحقهم في العودة إلى مدنهم وقراهم التي تركوها قسراً، وهم ينظمون سنوياً مسيرات إلى هذه القرى في ذكرى النكبة.[1]

2- الضفة الغربية: يوجد في الضفة المحتلة 19 مخيماً هي: (بلاطة، طولكرم، جنين، شعفاط، الدهيشة، عسكر، بيت جبرين، عين السلطان، نور شمس).[2] شعفاط وقلنديا يقعان بحكم سيطرة سلطة الاحتلال التامة، بينما (دير عمار، الفوار، الحلزون، والعروب) يقعون تحت إشراف مشترك من سلطات الاحتلال وسلطة الحكم الفلسطيني وفق تقسيم

---

(1) عباس، اسماعيل، (عنصرية اسرائيل، فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست انسانا (1)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2008م، ص74 -76.

(2) وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ملف مخيمات الضفة الغربية، موقع الأونروا، انظر:
(http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=14625.03.2015 ،)

المناطق(أ.ب.ج)وباقي المخيمات تخضع للسيطرة الفلسطينية، ويبلغ عدد اللاجئين في الضفة الغربية نهاية عام 2014م حوالي 914.192 نسمة.[1]

3- قطاع غزة: كان يسكن قطاع غزة حوالي 80 ألف نسمة عندما حدثت نكبة 1948م، فلجأ حوالي 200 ألف لاجئ إلى قطاع غزة عام 1948م، الذي لا تتجاوز مساحته 363 كم2، فهو أصغر من أن يحتل هذا العدد الكبير، وحسب تقديرات الأونروا، عدد اللاجئين مع نهاية 2014م هو 1.307.014 مليون لاجئ.[2]

4-الأردن: قدرت الأونروا في سجلاتها عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في الأردن حوالي 2.154.486 مليون لاجئ مع نهاية 2009، يعيش 17.2% منهم في المخيمات. وهناك نسبة 13% من سكان المخيمات في الأردن غير مسجلين في سجلات الأونروا، وأيضاً هناك 95% من الفلسطينيين يحلمون الجنسية الأردنية.[3] وتوجد عشرة مخيمات رسمية تديرها الأونروا ومنها: الحصن، الزرقاء، البقعة، ماركا، كما وهناك 3 مخيمات غير رسمية تعدها الأونروا وتوجد في عمان ومأدبة.

5-سورية: معظم اللاجئين الذين دخلوا سوريا أتوا من قضاء صفد وحيفا ويافا، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين مع نهاية 2014م، 569.645 نسمة، تركز اللاجئين في عشرة مخيمات تعترف بهم الأونروا منها درعا، وحمص، وحما، وغيرها، بينما هناك ثلاث مخيمات لا تعترف الأونروا بها وهي اليرموك واللاذقية وعين التل. [4]

6- لبنان: بلغ عدد اللاجئين الذين نزحوا إلى لبنان بعد عام النكبة حوالي 30 ألف، موزعون على أكثر من 45 مخيماً منها (عين الحلوة، شاتيلا، نهر

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2009م، المصدر السابق ،ص23.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2009م، المصدر السابق ص20.

(3) صالح، محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014م، ص 297.

(4) صالح، محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008،المصدر السابق، ص 297.

البارد، وغيرها) تديرهم الأونروا، وفي نهاية 2014م وصل عدد اللاجئين المقيمين في لبنان حوالي 483.375 نسمة.[1]

7-مصر: لجأ عدد كبير من الفلسطينيين إلى مصر خلال ثلاث فترات كان منها (أ) أثر حرب 1948م، (ب) أثر العدوان الثلاثي على مصر 1956م، (ج) بعد نكسة حزيران 1967م، وبلغ مجموع اللاجئين حينها 90 ألف. لم تقبل السلطات المصرية بعمل وكالة الغوث على أراضيها واكتفت السلطات المصرية بمنح الفلسطينيين وثائق سفر مؤقتة، وقد قدر عددهم عام 2008 حوالي 65 ألف.[2]

ومن هنا ترى الباحثة أن مسألة حق العودة للفلسطينيين تعتبر من أكثر الاشكالات تعقيداً ، فمن ناحية يكاد أن يكون هناك شبه اجماع اسرائيلي على حرمان الفلسطينيين من العودة الى مناطق 1948 خشية التغيير الديموغرافي لحساب الفلسطينيين ، حتى العودة الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لازال محوراً وقضية خلافية مع دولة الاحتلال لجهة تخوف الاحتلال من انفجار سكاني وكما تسميه يؤثر على اسرائيل نفسها في المستقبل، ولهذا كثيراً ما يتم الحديث حول حل عادل ومتوافق عليه لمشكلة اللاجئين ، وهنا فان مفهوم متوافق عليه يثير لبسا لا حدود له في حال تطبيقه على أرض الواقع.

---

(1) الأونروا: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2014م.
(http://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86, 28.04.2015)

(2) الرشيدات، شفيق، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991م، ص258.

القدس

تعتبر القدس احدى القضايا التي يتم التفاوض عليها ضمن مفاوضات الحل الدائم، حيث تميزت هذه المدينة بخصوصية اكتسبتها من انفرادها بالبعد الروحي المرتبط بالديانات السماوية الثلاث، وبالذات لدى المسلمين فهي التي ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم في أكثر من موضع حيث قال تعالى: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير".[1] وأيضاً خصها النبي صلى الله عليه وسلم بعدة أحاديث منها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا".[2]

فالقدس مدينة عربية إسلامية مقدسة تقع على منطقة جبلية من جبال القدس تمثل العمود الفقري للأراضي الفلسطينية، كما تقع على خط طول 35 درجة و 13 دقيقة شرقاً وخط عرض 31 درجة و52 دقيقة شمالاً وترتفع نحو 750م عن سطح البحر الأبيض المتوسط ونحو 1150م عن سطح البحر الميت.[3]

وهي ذات الموقع الاستراتيجي حيث تصل بين الجناح الأسيوي والجناح الأفريقي كما تعتبر جسراً واصلاً بين قارتي آسيا وأفريقيا، فهذا الموقع جعلها محط أنظار المستعمرين وميدان لتنافس والسيطرة عليها فهي مفتاح التحكم بثلاث قارات: آسيا، وأوروبا، وأفريقيا.[4] وقد بلغت مساحة القدس داخل حدود البلدية (20.131) ألف دونم، منها 868 دونما مساحة البلدة القديمة و (19.263) دونماً خارج الأسوار، وقد احتلت القوات الإسرائيلية الجزء الشرقي من مدينة القدس من حزيران/ يونيو عام 1967م وبذلك أصبحت إسرائيل تحتل كامل مدينة القدس شرقاً وما جاورها من القرى العربية وذلك بعد مرور عشرين يوماً على احتلال الجزء الشرقي أي في الثامن والعشرين من حزيران، وقد كانت تبلغ مساحة القدس الشرقية حوالي 11.48% من مساحة المدينة و4.39 %بما يسمى منطقة

---

(1) سورة الإسراء، الآية رقم (1).

(2) حديث شريف متفق عليه، صحيح البخاري.

(3) المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق، ط1، رام الله، 1998م، ص11.

(4) أبو جابر، إبراهيم، "القدس في دائرة الحدث" ج1، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، 1996م، ص ص 32 -33.

الحرام[1]، ويرجع اهتمام اسرائيل بالقدس حيث تحاول من خلال الحفريات أن تثبت أن لها تاريخ في فلسطين ، ولأهمية المدينة عند المسلمين، فمن يمتلك العاصمة يمتلك الدولة والتاريخ والحضارة ، خاصة أن مدينة القدس مدينة تاريخية.

وبعد احتلالها عام 1967م أصدر الكنيست قراراً بتوسيع حدود القدس وكان هذا القرار على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك عبر توسيع المستوطنات وتهويد مدينة القدس، فالاستيطان في القدس أصبح عائقاً كبيراً أمام مفاوضات السلام بين الفلسطيني والإسرائيلي، فالفلسطينيون اشترطوا وقف كافة أعمال الاستيطان للحكومة الإسرائيلية للعودة إلى مسار المفاوضات ولكن الحكومة الإسرائيلية ترفض ذلك وما زالت مستمرة في أعمال البناء لهذه المستوطنات،[2] وأعلنت أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، وهي عاصمة للفلسطينيين بناء على إعلان الدولة عام 1948.

أما غرب القدس فقد قامت اسرائيل باحتلالها في حرب 1948م التي من خلالها تم تهجير معظم الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون داخل الأراضي التي احتلت عام 1948م، حيث سيطرت اسرائيل على ما يقارب من (10.261) ألف دونم أي ما يعادل84.13% من مساحة غرب القدس ، وعملت على تغيير معالم المدينة العربية الموجودة في ذلك الوقت من خلال البناء وأعداد السكان، فقامت باستبدال المعالم العمرانية العربية بمعالم بناء حديثة وهدمت بعض الأحياء العربية مثل حي المغاربة وركزت البناء في الأراضي التي احتلتها باتجاه الغرب، حيث أوجدت المراكز الحيوية في غرب القدس مثل مبنى الكنيست والبنك المركزي ومتحف إسرائيل" وذلك لتحيل الانتباه والتركيز من شرق القدس الى غرب القدس،[3] إلى جانب طرد الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم بشكل إجباري واستبدالهم بالمستوطنين اليهود وذلك حتى تضمن أغلبية يهودية فيها.[4]

---

(1) المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق، ط1، رام الله، 1998م، ص 13.

(2) عناب، محمد رشيد، حجم الاستيطان الإسرائيلي في القدس بعد عام 1967م، تحرير: خليل عودة، وأحمد موسى، مؤتمر يوم القدس السابع بعنوان: "الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 12 فبراير 2002م، ص318.

(3) المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق، ط1، رام الله، 1998م، ص 14.

(4) غانم، حبيب، " القدس تاريخها وقضية"، مرجع سابق، ص 46.

و مع احتلال القدس أصبحت إسرائيل هي وحدها من تتحكم فيها وترسم سياستها وتحدد معالمها وبالتالي ظلت القدس غائبة عن أجندة المفاوضات وظلت تؤجل إلى ما عرف (بقضايا الحل النهائي الدائم)، فعمدت إسرائيل إلى ترحيل التفاوض حول قضية القدس إلى مباحثات الحل النهائي التي لا جدول زمني يشير إليها، ولا التزامات تجبر إسرائيل على التسريع بها، حيث استفادت إسرائيل من هذا التأجيل بتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي لهذه المدينة.

وتشير الباحثة الى أن قيام اسرائيل بالتغيير الممنهج من الناحية الديموغرافية والمدنية والثقافية والسياسية والحضارية لدولة الاحتلال في القدس يتناقض والاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 ، واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 ، والعهدين الميثاقين الدوليين لعام 1966 والمتعلقين بالحقوق المدنية تحت الاحتلال ، بل وحتى يتنافى ويتنكر للعلاقات والروابط الدينية التاريخية لكافة الأديان والمعتقدات السماوية.

المياه

تعتبر قضية المياه من القضايا الشائكة والمعقدة في مفاوضات الحل الدائم، بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وهي أيضا قضية ومشكلة عالمية وخاصة في الوطن العربي ولذلك اسرائيل تستحوذ على معظم مصادر المياه الفلسطينية، فقد أشارت اتفاقية المرحلة الانتقالية إلى اعتراف الجانب الإسرائيلي بالحقوق المائية الفلسطينية، حيث جاء في نص الاتفاقية: "تعترف إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينين في الضفة الغربية، وسيتم التفاوض حول تلك الحقوق للتوصل إلى تسوية بشأنها في اتفاقية الحل النهائي" ولكن أرجئت هذه القضية إلى مفاوضات الحل الدائم، كما تناولت المادة الثانية من الفقرة الحادية والثلاثين في "اتفاقية اريحا" قضية المياه، وتم نقل صلاحيات محدودة حول المياه إلى السلطة الفلسطينية، دون أن تتطرق الاتفاقية إلى قضية الحقوق المائية، وأيضاً أشير إلى المياه في اتفاقية أوسلو الثانية حيث جاء في المادة الأربعون (اتفاقية المياه والمجاري) الأساس الذي سيتم بناءاً عليه وضع الخطط الخاصة بقطاع المياه وتنفيذ المشاريع أثناء المرحلة الانتقالية إلى حيث التوصل إلى تسوية نهائية في مفاوضات الحل الدائم/النهائي.[1]

وبسبب تعقيد هذا الملف استمرت إسرائيل في مخططاتها من أجل السيطرة على مزيد من مياه المنطقة العربية، حيث تشير الدراسات إلى أن

---

(1) جرادات، أحمد، المياه ومفاوضات الوضع النهائي، صحيفة الحياة الجديدة، 17 يناير 2012م.

إسرائيل تستهلك حوالي 95% من المياه المتجددة سنوياً لأغراض الاستهلاك المختلفة، المنزلية والزراعية والصناعية، وفي ضوء احتمال اجتذاب أعداد محتملة من المهاجرين اليهود في السنوات القادمة سيزداد الطلب على المياه. فذلك يلوح باحتمال أن ترتفع نسبة العجز المالي الإسرائيلي لتصل إلى مليار م^3 سنوياً وبالتالي تلقائياً ستقوم إسرائيل بالبحث عن خيارات أخرى بديلة للسيطرة على مصادر مائية لتلبية حاجاتها المائية.(1)

أما بالنسبة للسيطرة على مياه حوض نهر الأردن، فقد أحكم الإسرائيليون سيطرتهم على منابع الحوض في جبل الشيخ وهضبة الجولان بالكامل في حرب عام 1967م، وعرفت الحرب بحرب المياه، حيث بعد انتهاء هذه الحرب تمكن الإسرائيليين في الشروع في تحويل كامل موارد المياه في الجزء العلوي من النهر والتي تزيد عن 900 مليون متر مكعب في السنة، وحيث تشكل 70% من إجمالي المعدل السنوي لموارد الحوض الذي بلغت حوالي 1280 مليون متر مكعب في السنة، حيث يستخدم حوالي أكثر من 160 مليون متر مكعب منها لري سهل الحولة، كما يتم ضخ أكثر من 600 مليون متر مكعب عبر بحيرة طبريا باتجاه السهل الساحلي حتى مناطق شمال النقب. (2)

لقد حدد الاتفاق المؤقت الذي تم بين الجانبين عام 1995م الحقوق المائية الفلسطينية، وقد تحددت احتياجات الفلسطينين مستقبلياً من المياه ما بين 70-80 مليون متر مكعب في العام، إضافة إلى المستهلكة سابقاً 118 مليون متر مكعب،

---

(1) هواش، أحمد، مستقبل الطلب على المياه تحدده الهجرة الصهيونية، صحيفة الأيام الفلسطينية، 12 أغسطس 2014م.

(2) كعوش، فضل، تقرير حول المساعي الإسرائيلية للسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية، مجلة البديل، 25 مارس 2014م.

(http://elbadil.com/2014/03/25/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1/, 28.03.2015)

ويعني ذلك أن احتياجات الفلسطينين في يهودا والسامرة يضمن لهم الحصول على 200 مليون متر مكعب سنويا.[1]

ويرجح أن تكون كمية المياه الفلسطينية الموجودة في الخزان الجوفي حوالي 895 مليون متر مكعب، منها 835 مليون متر مكعب في الضفة الغربية و60 مليون متر مكعب في قطاع غزة،[2] وتراوحت التقديرات حول كمية تلك المياه فجميعها تراوحت بين 700 -900 مليون متر مكعب، وحددت اتفاقية اوسلو كميات المياه الفلسطينية على النحو التالي: [3]

جدول رقم (6)

يوضح كميات المياه في الخزان الجوفي حسب ما ورد في اتفاقية اوسلو

المنطقة	كمية المياه -مليون متر مكعب
احواض الضفة الغربية والحوض الشرقي	172
الحوض الشمالي الشرقي	145
الحوض الغربي	362
مجموع الضفة الغربية	679
قطاع غزة	55
مجموع الاراضي الفلسطينية	734

(1) عكاشة، زهير، الصراع المائي بين الاسرائيلين والفلسطينين (رؤية إسرائيلية)، ترجمات استراتيجية، العدد الرابع، السنة الرابعة ، 2012، ص36.

(2) Water conversation in Palestine: an integrated approach towards Palestinian water resources management , Center for Engineering and Planning, Ramallah ,1994, p.32.

(3) Palestinian National Authority: ,Book ground Information , Palestinian water Authority, Palestin, 1997, p.11.

جدول رقم (7)
كميات استهلاك المياه كما حددت اتفاقية أوسلو[1]

المنطقة	كمية المياه -مليون متر مكعب
الضفة الغربية	127.4
قطاع غزة	108
المجموع	235.4
المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة	60
المجموع الكلي	295.4

ماطلت اسرائيل في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه حول المياه، لان اتفاقية اوسلو أعطت الفلسطينين من 70 -80 مليون م^3 من المياه ولكن ما تقدمه اسرائيل الان هو 37 مليون م^3 سنوياً،[2] فأصبح هناك نقص في مياه الخزان الجوفي، وذلك يرجع الى استنزاف اسرائيل لمياه الخزان الجوفي الفلسطيني، وحاجة الفلسطينيين للمياه التي في تزايد مستمر بسبب زيادة عدد السكان، حيث من المتوقع أن ترتفع هذه الزيادة بشكل كبير في السنوات القادمة كما يوضحها الجدول التالي:[3]

جدول رقم (8)
يوضح الزيادة في كميات المياه المستهلكة خلال الأعوام 2000 – 2040م

السنة	نوع الاستخدام \ مليون متر مكعب			المجموع
	أغراض منزلية	الزراعة	اغراض صناعية	
2000	158.8	245	33	436،6
2010	231.3	286	43	560،3
2020	337.9	306	53	696،9
2040	641.1	361	63	1065،1

الاتفاقيات المائية بين الاسرائيليين والفلسطينيين

هناك عدة اتفاقيات وسنذكر أهم اتفاقيتين وهم :

أولا -اتفاق غزة:

يعتبر هذا الاتفاق كجزء من اتفاق سابق وهو اتفاق اوسلو عام 1994 وقد تضمن أن تنقل اسرائيل السيطرة على امدادات المياه في غزة الي السلطة الفلسطينية بما في ذلك المسئوولية عن الطبقات الصخرية المائية المحلية وعن

---

(1) Palestinian National Authority: ,Book ground Information , Palestinian water Authority, Palestin, 1997, p.11.

(2) سلطة المياه الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث، السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين، 1999، ص7.

(3) Palestinian water Authority ,Book ground Information , 1997. page

آبار الضخ اضافة الى أن تكون مسئولة عن الطبقات الصخرية المائية المحلية وعن آبار الضخ وأيضا عن ادارة وتطوير وصيانة أنظمة المياه والمجاري ولم يتم استثناء أي شي الا أنظمة المياه في المستوطنات الاسرائيلية، ولكن بعد انسحاب الاسرائيلي من غزة نقلت السيطرة لتلك المياه الموجود في المستوطنات الى السلطة الفلسطينية واتفق أيضا الى أن تحول اسرائيل 5مليون متر مكعب من المياه سنويا الى غزة بواسطة أنابيب.[1]

ثانياً -الاتفاق المرحلي ليهودا والسامرة:

اعترفت اسرائيل بالحقوق الفلسطينية في المياه في اتفاقية اوسلو الثانية 1995 والتي ستحدد كميات تلك المياه هي اتفاقيات الوضع النهائي مستقبلا، اتفق الطرفان في الرأي على أن حاجات الفلسطينين مستقبلا من المياه ستتراوح مابين 70 -80 مليون متر مكعب من المياه سنويا، أي أكثر من الاستهلاك المائي الحالي (118 مليون متر مكعب سنويا عام1995)، سيزيد استهلاك الفلسطينين للمياه في الفترة الانتقالية بنحو 18.6مليون متر مكعب من المياه سنويا (تشمل 5مليون متر مكعب في قطاع غزة) أغلب تلك المياه ستورد من الحوض الجوفي الشرقي، واتفق أيضا على أن يتم تطوير مياه جديدة (كتحلية مياه البحر وإعادة معالجة مياه المجاري) كما اتفقوا أيضا على تنسيق ادارة مصادر المياه.[2]

ترى الباحثة أن مسألة المياه تحتل ركناً أساسياً في السياسات الاسرائيلية خاصة على ضوء نقص المياه في فلسطين وبلدان الشرق الأوسط خصوصاً العديد منها ، وحيث أن التصحر قضية قائمة بحد ذاتها لذا تلجأ اسرائيل الى محاولات دائمة ومنذ اقامتها للاستيلاء على مصادر المياه من الفلسطينيين والدول المجاورة ، وأي كان الحال فان اسرائيل تسيطر على 82% من المياه الجوفية الفلسطينية ،ووفقا للبنك الدولي فإنه في حال حصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية فإن الامكانية ستتوفر لزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 10% وخلق فرص عمل لما يزيد عن 100ألف انسان ، وزيادة المساحات الزراعية المروية الى 700 ألف دونم عوضا عن 240 ألف دونم في عام 2014.

الخلاصة:

برزت الخلافات الجدية في قضايا الحل النهائي بعد توقيع اتفاق السلام مع اسرائيل (أوسلو) ، ففي مفاوضات السلام واتفاق اعلان المباديء (1991م) لم

---

(1) عكاشة، زهير، الصراع المائي بين الاسرائيلين والفلسطينين (رؤية إسرائيلية)، ترجمات استراتيجية، العدد الرابع، السنة الرابعة ، 2012، ص7.

(2) المرجع السابق، ص8.

يتوصل الطرفان الى تفاهمات جوهرية في القضايا الرئيسية ، فسميت بقضايا الحل النهائي والتي تأجلت الى خمس سنوات كفترة انتقالية وبناء سلطة وطنية وكذلك بناء ثقة بين الطرفين، فهم لا يريدون التنازل عن المواقف ،فالموقف الفلسطيني مدعوم بالشرعية الدولية وعدالة القضية ، أما الموقف الإسرائيلي من تلك القضايا فإنه مدعوم بالقوة المادية ومساندة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التأجيل ولم تقبل بالتنازل والتمكين ، فقد أقيمت السلطة وبقيت تلك القضايا معلقة ، ولكن بالثبات على المواقف من تلك القضايا ، ورغم الاعتراف الدولي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة تحت الاحتلال _ بصفة دولة غير كاملة العضوية _ الا أن اسرائيل لم تستجب للقرار الأممي يساندها في ذلك الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن ، بل أن الولايات المتحدة لا زالت تعارض عقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة للتوصل الى حل الدولتين ، وبما يمكن الفلسطينيون من إقامة دولتهم المنشودة.